

بسم الله الرحمن الرحيم



جمهورية مصر العربية

مجلس الدولة

رئيس الجمعية العمومية لقسم الفتوى والتشريع
المستشار النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

٥٣٨

رقم التبليغ:

٢٠١٨ / ٤ / ١٨

بتاريخ:

٧١١/٦/٨٦

ملف رقم:

السيد الأستاذ الدكتور/ رئيس المركز القومى لبحوث المياه

خاتمة طيبة وبعد . . .

فقد اطلعنا على كتابكم رقم (١٩٠٩) المؤرخ ٢٠١٧/٩/١٢ الموجه إلى السيد الأستاذ المستشار / رئيس مجلس الدولة بشأن طلب الإلقاء بالرأي القانوني بخصوص مدى أحقيه السيدة الدكتورة / وسام محمود حسنين في الحصول على إجازة خاصة لمرافقته الزوج بدءاً من ٢٠١٦/٨/٧، ولمدة عام.

وحالياً الوقائع - حسبما يبين من الأوراق - أن المعروضة حالتها، والتي تشغل وظيفة باحث بديوان عام المركز القومى لبحوث المياه تقدمت بطلب للحصول على إجازة لمرافقته زوجها بالخارج بدءاً من ٢٠١٦/٨/٧، ولمدة عام، إلا أن المركز القومى لبحوث المياه ارتأى عدم استيفاء الطلب المقدم منها للشروط المطلوبة قانوناً للموافقة على منحها تلك الإجازة، ومن ثم اعتبارها منقطعة عن العمل. وباستطلاع رأى إدارة فتوى وزارة الموارد المائية والرى في الموضوع ارتأت بموجب كتابيهما رقمى (٧٨٠)، و(٨٥٢) المؤرخين فى ٢٠١٧/٧/١٧، و ٢٠١٧/٨/١٤ عدم جواز إنهاء خدمة المعروضة حالتها للانقطاع، استناداً إلى أحقيتها فى الحصول على تلك الإجازة خلال الفترة المشار إليها . وإن ارتأى المركز عدم أحقيتها فى الحصول على تلك الإجازة فقد طلبتم عرض الموضوع على الجمعية العمومية للإلقاء بالرأى .

ونفيك: أن الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسم الفتوى والتشريع بجلساتها المعقودة فى ٤ من إبريل عام ٢٠١٨ الموافق ١٧ من ربى عام ١٤٣٩هـ؛ فاستعرضت إفتاءها المطرد بشأن عدم ملاءمة التصدى لأى موضوع لدى زوال، أو انتهاء الحالة الواقعية محل طلب الرأى، باعتبار أن الفتوى ليس مجرد بحث نظري، وإنما يجب أن تصدر في حالة واقعية محددة بذاتها مشفوعة بأوراقها تثير مشكلة معينة



غم ب شأنها الرأى القانونى على جهة الإدراة، فإذا انفت تلك الحالة الواقعية من الأصل، أو زالت أسبابها و موجباتها بعد قيامها، انفت أيه فائدة عملية ترجى من بحث الموضوع وإبداء الرأى فيه.

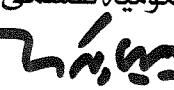
وتتتىباً على ما تقدم، ولما كان طلب إبداء الرأى الماثل يتعلق بأحقية المعروضة حالتها في الحصول على إجازة خاصة لمرافقه الزوج بدءاً من ٢٠١٦/٨/٧، ولمدة عام، وكانت مدة تلك الإجازة قد انتهت في ٢٠١٧/٨/٦، ومن ثم لا يكون ثمة جدوى لإبداء الرأى في الموضوع الماثل.

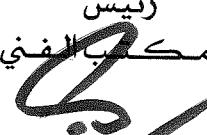
لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع، إلى عدم جدوى إبداء الرأى في الموضوع المعروض، وذلك على النحو المبين بالأسباب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته...

تحريراً في: ٢٠١٨/٦/١٠

رئيس
الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع

المستشار/
يعينه
يعين
أحمد راغب دكوري
نائب الأول رئيس مجلس الدولة

رئيس
المكتب الفني

المستشار/
صطفى حسين السيد أبو حسين
نائب رئيس مجلس الدولة

